جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

التموضع التركيبيّ لألفاظ العموم بين السور المكيَّة والمدنيَّة

إعداد

د/ محمد حسام عبد التواب عبد المجيد عبد الرحيم
أستاذ مساعد – قسم اللغة العربيَّة – كلية الآداب - جامعة الجوف

(العدد الخامس والثلاثون)
(الإصدار الثاني .. أكتوبر)
(١٤٤٤هـ - ٢٠٢٢م)

علمية- محكمة- نصف سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

"تم دعم هذا المشروع من قبل عمادة البحث العلمي – جامعة الجوف

تحت مشروع بحثي رقم (DSR – 2021 – 04 – 0107)"

التموضع التركيبيّ لألفاظ العموم بين السور المكيَّة والمدنيَّة

محمد حسام عبد التواب عبد المجيد عبد الرحيم

قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الجوف، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: Mhabdeltawwab@ju.edu.sa

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى بيان التموضع التركيبيّ والوظيفة النحويَّة في التركيب الإسناديّ والظرفيّ والشرطيّ، وترتيبه ودلالته، وذلك لأربعة ألفاظ ممَّا يفيد العموم بنفسه دون قرينة في التراكيب القرآنيَّة، وترتيبها في التركيب ودلالتها، وهي مقسَّمة بين التأسيس (كلّ)، والموصولة (الذي)، والشرط (مَن – ما)، كما يبتغي هذا البحث بيان الأنماط التركيبيَّة التي تموضعت فيها هذه الألفاظ في السور المكيَّة والمدنيَّة؛ إذ تمثِّل هذه الوحدات الصغرى ركنًا ركينًا في الوحدات الكبرى (التراكيب)، مع بيان الأنماط التركيبيَّة الواردة فيها، وما نتج عن ذلك التوظيف التنميطيّ التركيبيّ من دلالات في النصِّ القرآنيّ، فهذه الألفاظ الأربعة وردت دالَّة على العموم في التراكيب الثلاثة: (الإسناديّ –الظرفيّ – الشرطيّ)، ولكلّ تركيب من هذه التراكيب أركانه وأنماطه ودلالاته، وكلّ لفظ منها يفتقر إلى ما يلازمه من أجل إفادة العموم؛ فلفظ (كلّ) يلازم المضاف إليه، ولفظ (الذي) يلازم جملة الصلة، واللفظان (مَن، وما) يلازمان جملتي الشرط والجواب، وقد شغلت هذه الألفاظ وظائف نحويَّة في التراكيب، كالمتبدأ والفاعل ونائب الفاعل والمفعول به في التركيب الإسناديّ، والمجرور والمضاف إليه في التركيب الظرفيّ، وصدر التركيب الشرطيّ.

الكلمات المفتاحيَّة: لفظ، العموم، التموضع، التركيب، الوظيفة.

The structural positioning of common words between the Meccan and Medinan surahs

Mohammed Hossam Abdel-tawwab Abdel-maged Abdel-rahem
Department of Arabic Language, College of Arts, Al-Jouf University, Saudi Arabia.
Email: Mhabdeltawwab@ju.edu.sa

Abstract:

This research aims to clarify the structural positioning and grammatical function in the structure, whether predicate, conditional and conditional, and its arrangement and significance, This is for four words that benefit the general public by themselves without presumption in the Qur'anic structures, and their arrangement in the structure and their significance, which are divided between the foundation (all), the connected (which), and the condition (who - what), and this research aims to clarify the structural patterns in which these words are positioned In the Meccan and Medinan surahs ؛This research also aims to clarify the structural patterns in which these words were positioned in the Meccan and Medinan surahs. These units represent a cornerstone in the major units (structures), with an explanation of the structural patterns contained in them, and the resulting syntactic stereotypical employment of connotations in the Qur'anic text.These four words are indicated in general in the three structures: (the predicate - adverbial - conditional،(Each of these structures has its own pillars, patterns, and connotations, and each of them lacks what accompanies it for the benefit of the general public.The word (every) is attached to the genitive, and the word (which) accompanies the relational sentence, and the two terms (who, and what) accompany the conditional and answer sentences.These words occupied grammatical functions in structures, such as the subject, the subject, the passive participle and the object in the predicate structure, the accusative and the genitive in the adverbial structure, and the conditional structure.

Keywords: Word , General , Positioning , Syntax , Function.

المقدّمة:

تعدَّدت الدراسات اللغويَّة في القرآن؛ فمنها ما جاء في ألفاظه، ومنها ما جاء في جمله وتراكيبه، ومنها ما جاء في نَصِّه، وقد أفرد العلماء لألفاظ العموم وصيغه فصولاً في متون كتب الفقه والتفاسير، ولكنَّ البحث الحاليّ يرتكز على بيان التموضع التركيبيّ لأربعة ألفاظ تفيد العموم دون قرينة في السور المكيَّة والمدنيَّة، هي (كلّ – الذي – مَن الشرطيَّة – ما الشرطيَّة)؛ من أجل إبراز الوظائف النحويَّة والأنماط التركيبيَّة التي يعدُّ لفظ العموم جزءًا منها، وبيان دلالاتها.

فهذه الألفاظ شغلت وظائف نحويَّة في ثلاثة تراكيب، فمنها ما تموضع في التركيب الإسناديّ (المبتدأ – الفاعل – نائب الفاعل – المفعول به)، ومنها ما تموضع في التركيب الظرفيّ (اسم مجرور – مضاف إليه)، ومنها ما تموضع في صدر التركيب الشرطيّ، ولهذا التموضع الوظيفيّ في التراكيب وجه مراد ودلالة مقصودة.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في موقعيَّة بعض ألفاظ العموم، وورودها في السور المكية والمدنية في القرآن؛ ومن ثم يسعى البحث إلى إدراك التموضع التركيبيّ لهذه الألفاظ وبيان الأنماط التي وردت فيها، مع الاكتفاء بنماذج من الشواهد القرآنيَّة في السور المكيَّة والمدنيَّة.

حدود البحث:

اتَّخذ هذا البحث من بعض الفاظ العموم الواردة في السور المكيَّة والمدنيَّة حدا للدراسة، وقد جاءت حدود البحث الحالي في أربعة ألفاظ هي: (كلّ – الذي – مَن الشرطيَّة – ما الشرطيَّة).

الدراسات السابقة:

ثمَّة دراسات في ألفاظ العموم والموقعيَّة النحويَّة، أفاد منها ومن مناهجها هذا البحث، منها ما يلي:

- صيغ العموم وأنواعه دراسة تطبيقية على آيات الأحكام في سورة النساء، عواطف بنت محيل بن مسفر الزايدي، دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإدارية، جامعة أم القرى، ٢٠١١م.
- العقد المنظوم في الخصوص والعموم، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٢هـ)، دكتوراه، جامعة أم القرى، دراسة وتحقيق: د/ أحمد الختم عبد الله، المكتبة المكية، ودار الكتب، مصر، ١٩٩٩م.
- الموقعية في النحو العربي دراسة سياقية، د/ حسين رفعت حسين، تقديم: د/ تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥م.
- أثر القرائن المقالية في دلالة العموم في القرآن، محمد بن زليعي هندي، مجلة جامعة الطائف، كلية الآداب والتربية (الشريعة)، المجلد الثاني، العدد الخامس، ٢٠١١م.
- ألفاظ العموم والخصوص في القرآن الكريم دراسة نظرية تطبيقية، بسمة عبد الله عبيد العصيمي، مجلة كلية الآداب، جامعة الفيوم، يناير ٢٠١٤م.

الأهداف:

١- الكشف عن أربعة ألفاظ ممَّا يفيد العموم دون قرينة في السور المكيَّة والمدنيَّة.

٢- بيان الأنماط التركيبيَّة التي وردت فيها ألفاظ العموم في السور المكيَّة والمدنيَّة.

٣- إبراز الوظائف النحويَّة لألفاظ العموم في السور المكيَّة والمدنيَّة.

٤- بيان دلالات ألفاظ العموم في السور المكيَّة والمدنيَّة.

الأهمية والمبررات:

١- تقديم دراسة لغويَّة قرآنيَّة، يفيد منها الباحثون في هذا المجال.

٢- بيان الوحدات الصغرى (الألفاظ)، التبي بنيت منها الوحدات الكبرى (التراكيب)؛ والإفصاح عن أثر هذه الألفاظ في دلالات التراكيب والعكس؛ فبين الجانبين تبادل دلاليّ طرديّ.

٣- الربط بين ألفاظ العموم والوظائف النحويَّة في التراكيب القرآنيَّة.

منهج البحث:

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفيّ التحليليّ؛ إذ وصف الباحث الأنماط التركيبيَّة التي جاءت فيها ألفاظ العموم –موضع الدراسة– في السور المكيَّة والمدنيَّة، وبيَّن وظائف هذه الألفاظ في التراكيب؛ من أجل الاستنتاج العلميّ، كما أنَّه سيفيد من مناهج البحث اللغويّ الأخرى، مع بعض الإجراءات وثيقة الصلة بالمنهج.

إجراءات البحث:

اعتمد البحث على مجموعة من الإجراءات التي تتناسب وطبيعة البحث، وهي:

- تقسيم التراكيب التي تموضعت فيها ألفاظ العموم إلى ثلاثة أنواع، هي: التركيب الإسنادي، والتركيب الظرفي، والتركيب الشرطي.
- تقسيم التركيب الإسناديّ إلى قسمين، أوَّلهما: الإسناد الاسميّ، وآخرهما الإسناد الفعليّ.
- ذكر الأنماط الواردة تحت كلّ نوع من أنواع التراكيب، مشفوعة بالشواهد، ومبيَّنة بمعادلة لغويَّة لكلٍّ نمط من الأنماط.
- رسم مخطط شجريّ توضيحيّ لكلّ نوعٍ من نوعي الإسناد (الاسميّ – الفعليّ)
- بيان الأنماط الواردة في السور المكيَّة فقط بكتابة (مكيّ) أمامها، والواردة في السور المدنيَّة فقط بكتابة (مدنيّ) أمامها، والواردة في السور المكيَّة والمدنيَّة معًا بكتابة (مكيّ مدنيّ) أمامها، وذلك في التراكيب: الإسناديّة والظرفيّة والشرطيَّة.

وتقتضي طبيعة هذا البحث أن يقسَّم إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأوَّل: التموضع التركيبيّ للفظ التوكيد (كلّ).

المبحث الثاني: التموضع التركيبيّ لاسم الموصول (الذي).

المبحث الثالث: التموضع التركيبيّ لـ(مَن وما) الشرطيَّتين.

المبحث الأوَّل: التموضع التركيبيّ للفظ (كلّ) التأسيسيَّة

اللغة وحدات لغويَّة معنويَّة صغرى هي الكلمات، معربة ومبنيَّة، مثبتة ومنفيَّة، متجاورة، تربطها عَلاقات أو قرائن في سياقات متعدِّدة؛ لتنتج وحدة لغويَّة كبرى ذات معنى هي الجُمَل والتراكيب، الإسناديَّة والظرفيَّة والشرطيَّة ...

ويقصد بالتموضع التركيبي، موضع كلّ لفظ من هذه الألفاظ الدالَّة على العموم، في التركيب الذي ورد فيه، وهذا الألفاظ الأربعة وردت في تراكيب لغويَّة قرآنيَّة في السور المكيَّة والمدنيَّة.

وقد بيَّن الدكتور حسين رفعت أنَّ الموقع لا ينسب إلى الكلمة المقردة، وإنما يكون حين توجد الكلمة في سياق يربطها كلمات أخرى في الجملة أو لنص، فكلمة الموقع عبارة عن مكان الكلمة بالنسبة لما يصاحبها من الكلمات.(١)

فدلالات التركيب تتجلَّى من ائتلاف مجموعة عناصر، أوَّلها: كلمات مختارة ذات دلالات خاصَّة كدلالة العموم، وثانيها: الوظيفة النحويَّة التي تشغلها هذه الكلمات المختارة، كالمبتدأ والفاعل والمجرور والمضاف إليه ... وثالثها: التموضع التركيبيّ لهذه الكلمات، ورابعها: القرائن، كالإسناد والإعراب والرتبة والذكر والحذف والمطابقة والسياق... وآخرها: الدلالة.

وقد شغلت ألفاظ العموم علماء الفقه والتفسير واللغة، فعرَّف الفقهاء والمفسِّرون واللغويُّون (العام)، وبيَّنوا حدَّ العموم، وأقسامه، وألفاظه أو صيغه ومعناها وعددها ...

(١) انظر: الموقعية في النحو العربي دراسة سياقية، حسين رفعت حسين، تقديم: تمام حسان، عالم الكتب، مصر، ط١، ٢٠٠٥م، ص١٩.

فـ(العام): لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر، مثل لفظ: الرجال؛ فإنَّه مستغرق لجميع ما يصلح له.(١)

وما يفيد العموم لغة، إمَّا يفيده بنفسه دون قرينة، وإمَّا يفيده بقرينة في الإثبات أو النفي(٢)؛ ومن ثم فألفاظ العموم كثيرة، سيتقتصر هذا البحث على بيان التموضع التركيبيّ لأربعة ألفاظ تفيد العموم لغة بنفسها دون قرينة، مقسَّمة ثلاثة أقسام: أوَّلها: (كلّ) التأسيسيَّة، وثانيها: (الذي) الموصوليَّة، وآخرها: (مَن – ما) الشرطيَّتان، في ثلاثة تراكيب هي: الإسناديّ والظرفيّ والشرطيّ، وفي كلّ تركيب يشغل لفظ العموم ترتيبًا ووظيفة نحويَّة كالمبتدأ والفاعل والمجرور والمضاف إليه ... في السور المكيَّة والمدنيَّة.(٣)

وقد انصبَّ اهتمام النحاة على الوظيفة النحويَّة لكلِّ كلمة داخل التركيب؛ لأنَّ دلالة الجملة قد تتوقف على المواضع التركيبيَّة لوحداتها الصغرى وهي الكلمات.

---

(١) انظر: المحصول في علم أصول الفقه، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت٦٠٦هـ)، دراسة وتحقيق: طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٩٢م، ٣٠٩/٢.

(٢) انظر: منهج الوصول إلى علم الأصول، للقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، حققه وقدم له ووضع غوامضه: د/ شعبان محمد إسماعيل، دار ابن حزم، ط١، ٢٠٠٨م، ص١٢١.

(٣) السور المدنيَّة (٢٠ سورة): البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنفال، والتوبة، والنور، والأحزاب، ومحمد، والفتح، والحجرات، والحديد، والمجادلة، والحشر، والممتحنة، والجمعة، والمنافقون، والطلاق، والتحريم، والنصر، أمَّا السور المختلف فيها فعددها (١٢ سورة): الفاتحة، والرعد، والرحمن، والصف، والتغابن، والمطففين، والقدر، والبينة، والزلزلة، والإخلاص، والفلق، والناس، وأمَّا السور المكيَّة فهي عدا ما سبق (٨٢ سورة). انظر: دراسات في علوم القرآن، فهد بن عبد الرحمن الرومي، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط١٤، ٢٠٠٥م، ص١٣٧.

وقد ورد لفظ (كلّ) التأسيسيّ دالاً على العموم في أنماط تركيبيَّة في السور المكيَّة والمدنيَّة؛ فعمّ المفرد والمثنَّى والجمع من حيث العدد، والمذكَّر والمؤنَّث من حيث النوع، وجاء مضافًا إلى نكرة مفردة أو جمعًا في مواضع، ومضافًا إلى المعرفة مفردة أو جمعًا في مواضع أخرى، وذلك في نوعين من التراكيب، هما: التركيب الإسناديّ، والتركيب الظرفيّ.

أوّلاً: التركيب الإسناديّ:

تتركَّب الجملة العربيَّة – على الأقل– من ركنين أساسيين متلازمين مؤتلفين، هما المسند والمسند إليه؛ فلا يغني أحدهما عن الآخر ولا يستقلّ عنه؛ إذ لا تكتمل العلاقة إلاَّ بهما معًا، فلا جملة دون أحدهما، وقد تتركَّب الجملة من أكثر من ركنين إذا كان فعلها متعدّيًا.

وقد ورد لفظ (كلّ) التأسيسيّ دالّا على العموم في السور المكيَّة والمدنيَّة، في الإسناد بنوعيه الاسميّ والفعليّ.

١- الإسناد الاسميّ:

شغل لفظ العموم (كلّ) وظيفة المبتدأ في المركب الإسناديّ الاسميّ، وخبره يكون مفردًا مراعاة للفظه، أو جمعًا مراعاة لمعناه، ويكون مذكَّرًا أو مؤنَّثًا؛ مراعاة لما أضيف إليه؛ ومن ثمَّ فخبر (كلّ) قد يطابقه في العدد والنوع وقد يخالفه.

ومن سمات لفظ (كلّ) أنَّه للمذكَّر، ويخبر عنه بالمفرد أو الجمع، فيخبر عنه بالمفرد مراعاة للفظ، كقوله: ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا ﴿٩٥﴾ ﴾ مريم: ٩٥، ويخبر عنه بالجمع، كقوله: ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ﴿٨٧﴾ ﴾ النمل: ٨٧؛ مراعاة للمعنى.[١]

(١) انظر: العقد المنظوم في الخصوص والعموم، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت٦٨٢هـ)، دكتوراة، جامعة أم القرى، دراسة وتحقيق: أحمد الختم عبد الله، المكتبة المكية، ودار الكتب، مصر، ١٩٩٩م، ٣٥١/١.

وقد تموضع لفظ التأسيس (كلّ) دالاً على العموم مسندًا إليه في وظيفة المبتدأ؛ فشغل الركن الأوّل والرتبة الأولى في التركيب، وجاء خبره مفردًا تارة وجمعًا تارة أخرى، في خمسة أنماط تركيبيَّة منها ما يختصُّ بالسور المكيَّة، ومنها ما يختصُّ بالمدنيَّة، ومنها ما يشترك بين المكيَّة والمدنيَّة:

النمط الأوَّل (مكِّيّ): المبتدأ + الخبر (مفرد مذكَّر):

ورد هذا النمط في السور المكيَّة، في قوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ﴿٨٨﴾﴾ **القصص:** ٨٨، "فالمعنى: أنَّ الله يعدم كلّ شيء سواه"(١)، أو كل موجود هالك إلا الله سبحانه وتعالى(٢)، فجاء لفظ (كلّ) في الابتداء دالاً على العموم وخبره (هالكٌ) مفرد مذكَّر مراعاة للفظه ومراعاة للمضاف إليه المذكَّر (شيء) النكرة العامَّة في العدد والنوع.

فرغم تموضع لفظ (كلّ) مسندًا إليه في التركيب الإسناديّ الطويل، شغل –في الوقت ذاته– ركن المضاف في التركيب الإضافيّ؛ فالتركيب الإسناديّ الطويل يتكوَّن من المسند (التركيب الإضافيّ) والمسند إليه. وقد دلَّ التركيب الإسناديّ (كلّ شيء هالكٌ) على هلاك الموجودات عامَّة.

- **المبتدأ + المضاف إليه (مفرد مذكَّر نكرة) + الخبر (مفرد مذكَّر).**
- كلٌّ + شيءٍ + هالكٌ.

(١) انظر: تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، قرظه: د/ عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٣م، ١٣٣/٧.

(٢) انظر: التحرير والتنوير، ١٩٧/٢٠.

النمط الثاني (مكّيّ مدنيّ): المبتدأ + الخبر (مفرد مؤنَّث):

ورد هذا النمط في السور المدنيَّة، كقوله: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ آل عمران: ١٨٥، وفي السور المكيَّة، كقوله: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ الأنبياء: ٣٥، (كلُّ نفس) مبتدأ، وجاء نكرة لما فيه من العموم.(١)

فلفظ (كلّ) في موضع المسند إليه (وظيفة المبتدأ) دالاً على العموم، وقد أضيف إلى كلمة (نفسٍ) المفردة المؤنَّثة النكرة، والخبر مفرد مذكَّر (ذائقةُ) هنا مفرد مراعاة للفظ (كلّ) من ناحية، وقد أضيف المبتدأ إلى كلمة (نفس) المفردة المؤنَّثة النكرة العامَّة، فجاء خبره مفردًا مؤنَّثا؛ مراعاة لما أضيف إليه؛ فطابقه في النوع والعدد؛ إذ تكوَّن المركَّب الإسناديّ الطويل من المسند إليه (المركَّب الإضافيّ القصير)، والمسند؛ فيكون المركَّب الإضافيّ القصير جزءًا من المركَّب الإسناديّ الطويل.

- **المبتدأ + المضاف إليه (مفرد مؤنَّث نكرة) + الخبر (مفرد مؤنَّث).**
- كلّ + نفسٍ + ذائقةُ.

النمط الثالث (مكّيّ): المبتدأ + الخبر (ج ف مضارعيَّة):

ورد هذا النمط في السور المكيَّة، نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ ﴿٨٤﴾ ﴾ **الإسراء: ٨٤**، دلَّ لفظ (كلّ) هنا على العموم، وعوِّض عن المضاف إليه (إنسانٍ) الذي يشمل المذكَّر والمؤنَّث؛ فالمعنى: وكلُّ إنسانٍ، وجاء الخبر جملة فعليَّة مضارعيَّة، فاعلها ضمير مستتر مذكَّر تقديره (هو)؛ مراعاة للفظ (كلّ) رغم إفادته العموم، ومراعاة للفظ المضاف إليه المحذوف (إنسان).

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، تح: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٦م، ص٣١٧.

فكانت جملة الخبر تذييلاً؛ إثر ما في (كلّ) من العموم، وتنوين (كلّ) عوض عن المضاف إليه؛ أي: كلُّ أحد ممَّا شمله عموم قوله: ﴿ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴿٨٢﴾ ﴾ **الإسراء:٨٢**، وقوله: ﴿ وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنسَانِ أَعْرَضَ ﴿٨٣﴾ ﴾ **الإسراء: ٨٣**، وغيره.(١)

- **المبتدأ + المضاف إليه المحذوف + الخبر (ج ف مضارعية فاعلها مفرد مذكَّر).**
- كلٌّ + إنسانٍ + يعمل على شاكلته = البنية العميقة.
- كلٌّ + يعمل على شاكلته = البنية السطحيَّة.

النمط الرابع (مكِّيّ): المبتدأ + الخبر جملة فعليَّة ماضويَّة فاعلها جمع مذكَّر:

ورد هذا النمط في السور المكيَّة، منها قوله تعالى: ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾ **النمل: ٨٧**، قوله عز وجل (كل) يقصد به الذين أحيوا بعد الموت.(٢)

تموضع لفظ (كلّ) مبتدأ دالاً على العموم، وقد عوِّض عن المضاف إليه المحذوف، وخبر (كلّ) الجملة الفعليَّة الماضويَّة (أتوه) والفاعل ضمير الجمع (واو الجماعة) مراعاة لمعنى (كلّ)، فدلَّ التركيب الإسناديّ على العموم.

- **المبتدأ + المضاف إليه المحذوف + الخبر (ج ف ماضويَّة فاعلها جمع مذكَّر)**
- كلّ + هم + أتوه = البنية العميقة.

---

(١) انظر: تفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية، تونس، ١٩٨٤م،١٥/١٩٣، ١٩٤.

(٢) انظر: تفسير البغوي (معالم التنزيل)، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت٥١٦هـ)، حققه وخرج أحاديثه: محمد عبد الله النمر وآخرون، دار طيبة، السعودية، ١٤١١هـ، ٢٠/١٨٣.

- كلٌّ + أتوه = البنية السطحيَّة.

النمط الخامس (مدنيّ): المبتدأ + الخبر (ج ف ماضويَّة فاعلها مفرد مذكَّر):

ورد هذا النمط في السور المدنيَّة في قوله: ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ ﴿٢٨٥﴾﴾ البقرة: ٢٨٥، تموضع لفظ (كلّ) مبتدأ دالاً على العموم، وخبره الجملة الفعليَّة الماضويَّة (آمن)، فاعلها ضمير مستتر مفرد مذكَّر، تقديره (هو) مراعاة للفظ (كلّ)؛ وقد حذف المضاف إليه ضمير الجمع (هم) وعوِّض عنه بالتنوين.

فقوله: (والمؤمنون) مبتدأ و(كلّ) مبتدأ ثان، و(آمن بالله) خبره، والجملة من المبتدأ وخبره خبر المبتدأ الأوَّل (المؤمنون)، والعائد من الجملة إليه محذوف تقديره: كلُّهم آمن بالله. فحذف المضاف إليه وهو في حكم المنطوق به؛ ولهذا جاز أن يكون مبتدأً، وقال (آمَنَ) بالإفراد ولم يقل (آمَنُوا) بالجمع حملاً على لفظ (كلّ)؛ لأنَّ كلاً فيه إفراد لفظيّ وجمع معنويّ، فيجوز إفراد الخبر حملاً على اللفظ، ويجوز جمعه حملاً على المعنى.(١)

يتبيَّن ممَّا سبق أنَّ (كلّ) التأسيسيَّة تموضعت مسندًا إليه في التركيب الإسناديّ الاسميّ في وظيفة المبتدأ، وجاء خبرها في خمسة أنماط تركيبيَّة في السور المكيَّة والمدنيَّة، أوَّلها مكِّيّ: الخبر مفرد مذكَّر، وثانيها مكيّ مدنيّ: الخبر مفرد مؤنَّث وقد ورد في السور المكيَّة والمدنيَّة، وثالثها مكِّيّ: الخبر جملة فعليَّة مضارعيَّة فعلها مسند إلى ضمير الفاعل المفرد المذكَّر؛ مراعاة للفظ (كلّ)، ورابعها مكِّيّ: الخبر جملة فعليَّة ماضويَّة فعلها مسند

(١) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات بن الأنباري، تح: طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م، ١٨٧/١.

إلى ضمير الفاعل الجمع المذكَّر؛ مراعاة لمعنى (كلّ)، وآخرها مدنيّ: الخبر جملة فعليَّة ماضويَّة فعلها مسند إلى ضمير الفاعل المفرد المذكَّر، ويبيِّن ذلك الرسم الشجري في الشكل رقم (١).

- **المبتدأ + المضاف إليه المحذوف + الخبر (ج ف ماضويَّة فاعلها مفرد مذكَّر)**
- كلٌّ + إنسانٍ + آمن = البنية العميقة.
- كلٌّ + آمن = البنية السطحيَّة.

(كلّ)

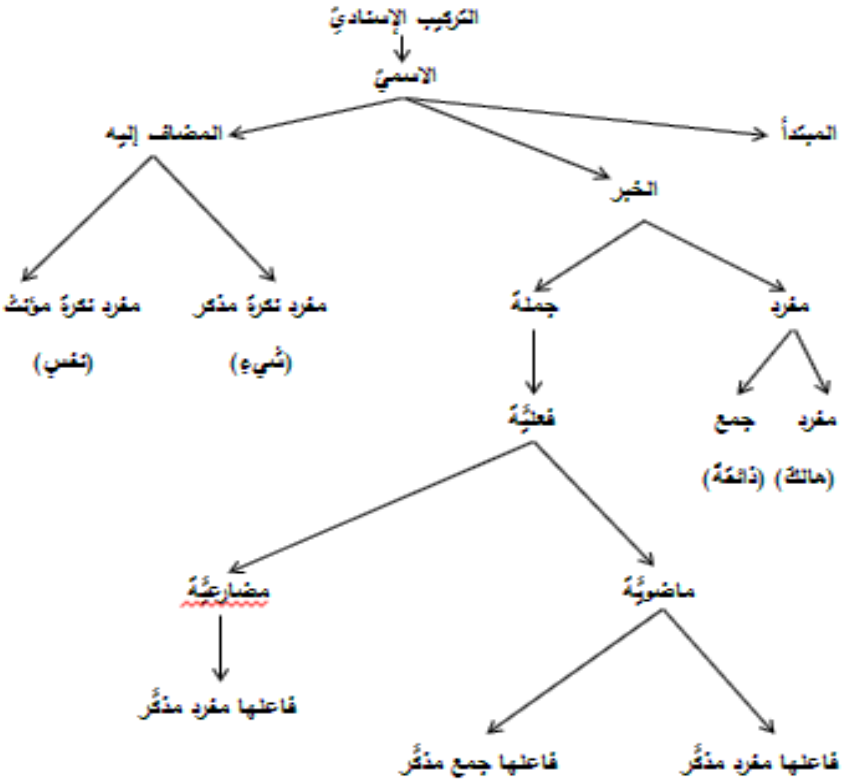

الشكل الرقم (١)

٢- الإسناد الفعليّ:

تموضع لفظ العموم (كلّ) المذكَّر، مسندًا إليه في المركَّب الإسناديّ الفعليّ في وظائق الفاعل ونائب الفاعل والمفعول به، في أربعة أنماط:

النمط الأوَّل (مكِّيّ مدنيّ): الفعل المضارع + الفاعل + المضاف إليه:

تموضع لفظ (كلّ) الدالّ على العموم مسندًا إليه في وظيفة الفاعل في التركيب الإسناديّ الفعليّ المضارعيّ في السور المكيَّة، في قوله: ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَٰدِلُ عَن نَّفْسِهَا ﴿١١١﴾﴾ النحل: ١١١؛ أي: يوم يأتي كلُّ إنسانٍ يدافع عن ذاته[١]، فدلَّ الفاعل (كلّ) المسبوق بالفعل (تأتي) المؤنَّث على عموم الأنفس، وأضيف إليه كلمة (نفسٍ) المفردة المؤنَّثة النكرة، ثم تُبع بالتركيب الوصفيّ المضارعيَّ المؤنَّث (تجادل عن نفسها)، والفاعل ضمير مؤنَّث مراعاة للفظ (نفس)؛ فعمَّ لفظ (كلّ) الأنفس كلّها.

- **الفعل المضارع المؤنَّث + الفاعل (كلّ) + المضاف إليه (مفرد مؤنَّث نكرة) + جملة الصفة.**
- تأتي + كلُّ + نفسٍ + تجادل ...

ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا ﴿٢﴾﴾ **الحج: ٢**، المراد أنَّ ذلك يحصل لكلِّ مرضعةٍ موجودة في آخر أيام الدنيا، فأطلق ذهول المرضع وذات الحمل وأريد ذهول كلّ ذي علق نفيس عن علقه على طريق الكناية. فزيادة (كلّ) للدلالة على أنَّ هذا الذهول يعتري كلَّ مرضعٍ؛ وليس لبعض المراضع

(١) انظر: التحرير والتنوير، ٣٠٢/١٤.

باحتمال ضعف في ذاكرتها، ثمَّ تقتضي هذه الكناية كناية عن تعميم هذا الهول لكلّ الناس.(١)

بدأ التركيب الإسناديّ الفعليّ المضارعيّ: (تذهل كلُّ مرضعةٍ)، بفعل مؤنَّث، يتلوه المسند إليه الفاعل (كلّ) وأضيف إليه المسند إليه المفرد المؤنَّث النكرة (مرضعةٍ)؛ ليعمَّ المرضعات كلَّها، والأمر نفسه في التركيب الإسناديّ الفعليّ المضارعيّ الثاني: (وتضع كلُّ ذات حمل حملها)

- **الفعل المضارع المؤنَّث + الفاعل + المضاف إليه (مفرد مؤنَّث نكرة).**
- تذهل + كلُّ + مرضعةٍ.
- تضع + كلُّ + ذاتِ حملٍ.

وجاء هذا النمط التركيبيّ في السور المدنيَّة في قوله: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا ﴿٣٠﴾﴾ **آل عمران: ٣٠**، يتركَّب التركيب الإسناديّ الفعليّ (تجد كلُّ نفسٍ تجادل عن نفسها) من الفعل المؤنَّث، وفاعله لفظ العموم (كلّ) وقد أضيف إليه المفرد المؤنَّث (نفس)؛ ليفيد العموم؛ ومن ثمَّ فإنَّ الفاعل (كلّ) يفتقر إلى المضاف إليه، مذكَّرًا كان أو مؤنَّثًا؛ ليدلَّ على العموم.

- **الفعل المضارع المؤنَّث + الفاعل + المضاف إليه (مفرد مؤنَّث نكرة).**
- تجد + كلُّ + نفسٍ.

النمط الثاني (مكّيّ مدنيّ): الفعل المضارع المبني للمفعول + نائب الفاعل + المضاف إليه:

تموضع لفظ العموم (كلّ) في التركيب الإسناديّ الفعليّ مسندًا إليه في وظيفة نائب الفاعل في السور المكيَّة، في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا تَسْعَىٰ ﴿١٥﴾﴾ **طـــه: ١٥**، بـدأ التركيـب

(١) انظر: التحرير والتنوير، ١٨٩/١٧، ١٩٠.

الإسناديّ الفعليّ المضارعيّ (لتُجزى كلُّ نفسٍ بما تسعى) بالفعل المضارع المؤنَّث المبني للمفعول (تُجزى)، تلاه نائب الفاعل (كلّ)، وأضيفت إليه كلمة (نفسٍ) المفردة المؤنَّثة النكرة؛ ليعمَّ الأنفس كلَّها.

- **الفعل المضارع المؤنَّث المبني للمفعول + نائب الفاعل + المضاف إليه (مفرد مؤنَّث نكرة).**
- لتُجزَى + كلُّ + نفسٍ.

وجاء هذا النمط التركيبيّ في السور المدنيَّة، في التركيب الإسناديّ الفعليّ المضارعيّ في قوله: ﴿ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا كَسَبَتۡ ﴿٢٨١﴾ ﴾ **البقرة: ٢٨١**.

النمط الثالث (مكّيّ مدنيّ): الفعل الماضي المبني للمفعول + نائب الفاعل + المضاف إليه:

من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَوُفِّيَتۡ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا عَمِلَتۡ ﴿٧٠﴾ ﴾ **الزمر: ٧٠**؛ قضاء الله هو القضاء العام على كلِّ نفس فيما اعتدت وفيما سلكت وفيما بدَّلت.(١)

بدأ التركيب الإسناديّ الفعليّ الماضويّ (ووفّيت كلُّ نفسٍ) بالفعل (وفِّيت)، اتَّصلت به تاء التأنيث، تلاه نائب الفاعل لفظ العموم (كلّ)، ثم أضيف إليه كلمة (نفسٍ) المفردة المؤنَّثة النكرة، ليعمّ الأنفس كلَّها.

- **الفعل الماضي المؤنَّث المبني للمفعول + نائب الفاعل + المضاف إليه (مفرد مؤنَّث نكرة).**
- وفّيت + كلُّ + نفسٍ.

(١) انظر: التحرير والتنوير، ٦٨/٢٤.

وجاء هذا النمط التركيبيّ في السور المدنيَّة، في التركيب الإسناديّ الفعليّ الماضويّ في قوله تعالى: ﴿وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ ﴿٢٥﴾﴾ **آل عمران: ٢٥**

النمط الرابع (مدنيّ): الفعل المضارع + الفاعل + المفعول به + المضاف إليه:

من هذا النمط قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾﴾ **البقرة: ٢٧٦**، في الآية إخبار بأنَّ الله لا يحب جميع الكافرين، ومفاد التركيب أنَّ الله لا يحبُّ أحدًا من الكافرين الآثمين؛ لأنَّ (كلّ) من صيغ العموم، الموضوعة لاستغراق جميع أفراد الاسم الذي تضاف إليه؛ ولذلك قيل: هي موضوعة للكلّ الجميعي، وأمَّا الكلّ المجموعي فلا تستعمل فيه إلاَّ مجازًا.(١)

- **الفعل المضارع + الفاعل + المفعول به + المضاف إليه (مفرد مذكر نكرة).**
- لا يحب + مستتر + كلَّ + كفَّار.

يتبيَّن ممَّا سبق أنَّ لفظ (كلّ) التأسيسيّ تموضع مسندًا إليه في التركيب الإسناديّ الفعليّ الطويل، في وظيفتي الفاعل ونائب الفاعل، مع افتقار لفظ العموم إلى المضاف إليه المفرد المؤنَّث؛ ليكوِّن مركبًا إضافيًّا قصيرًا؛ يدلّ على العموم، ويكون جزءًا من التركيب الإسناديّ الطويل.

وجاء ذلك في أربعة أنماط في السور المكيَّة والمدنيَة، أوَّلها: فاعل للفعل المضارع المبني للفاعل، وثانيها: نائب فاعل للفعل المضارع المبني للمفعول، وثالثها: نائب فاعل للفعل الماضي المبني للمفعول، ورابعها: المفعول به، وقد أضيف إليه في الأنماط الثلاثة الأولى كلمة مفردة مؤنَّثة نكرة، هي: (نفس – مرضعة – ذات حَمْل)، وفي النمط الخير أضيف إليه

(١) انظر: التحرير والتنوير، ٣/٩١، ٩٢.

(مفرد مذكَّر نكرة) وهي كلمة (كفَّار)، ورغم ذلك يعمُّ المسند إليه الجنس كلَّه؛ لوروده لفظًا من ألفاظ العموم وهو لفظ (كلّ)، ويبين ذلك الرسم الشجري في الشكل رقم (٢)

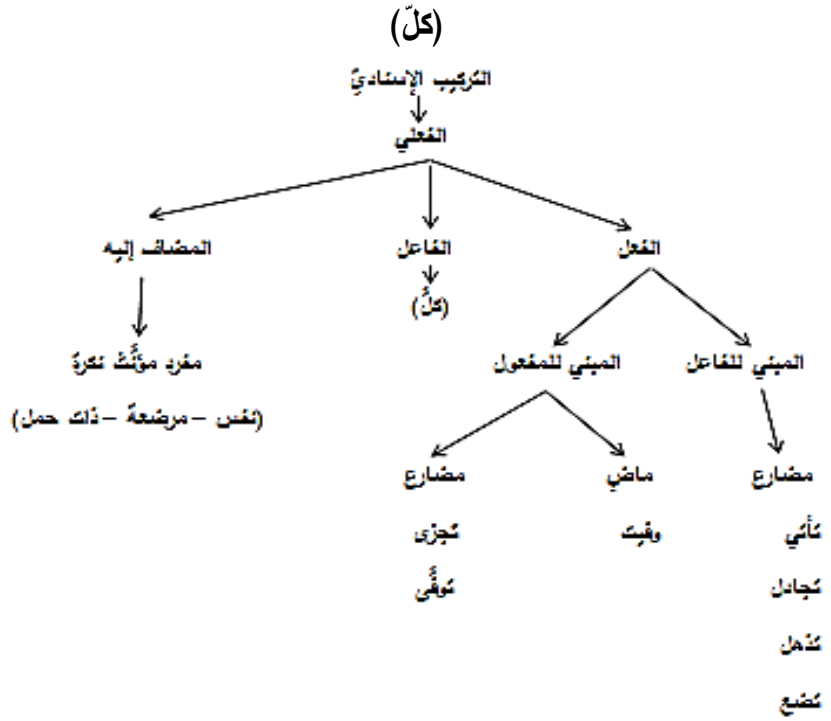

الشكل الرقم (٢)

ثانيًا: التركيب الظرفيّ:

شغل لفظ العموم (كلّ) أحد أركان التركيب الظرفيّ في القرآن؛ فتموضع مجرورًا بالحرف تارة، ومجرورًا بالإضافة تارة أخرى، وقد تنوَّعت إضافته بين المفرد المذكَّر والمفرد المؤنَّث والمثنَّى والجمع؛ ليدلّ في كلِّ ذلك على العموم، كما أنَّه قد يضاف إلى العمدة وقد يضاف إلى الفضلة، وكذلك قد يضاف إلى النكرة وقد يضاف إلى المعرفة؛ ليدلّ في ذلك كلِّه على العموم.

وقد تموضع لفظ العموم والتأسيس (كلّ) في التركيب الظرفيّ في أربعة أنماط:

النمط الأوَّل (مكِّيّ مدنيّ): حرف الجرّ + الاسم المجرور + المضاف إليه (مفرد مذكَّر)

تختلف دلالة الكلمة مفردةً عن دلالتها في التركيب؛ إذ تبدو لها دلالة جديدة عند ربطها بجاراتها داخل هذا التركيب، وهذا هو (السياق اللغويّ).

ورد لفظ (كلّ) دالاًّ على العموم، مجرورًا بحرف الجرّ في السور المكيَّة، كقوله تعالى: ﴿ قُلۡ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ تَدۡعُونَهُۥ تَضَرُّعًا وَخُفۡيَةً لَّئِنۡ أَنجَىٰنَا مِنۡ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ٦٣ قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنۡهَا وَمِن كُلِّ كَرۡبٍ ٦٤ ﴾ **الأنعام: ٦٣- ٦٤**، أفاد قوله: (ومن كلِّ كربٍ) التعميم(١)، وإضافة (كربٍ) المفرد المذكَّر النكرة إلى لفظ العموم (كلّ) دلَّت على الكروب عامَّة.

- **حرف الجرّ + الاسم المجرور + المضاف إليه (مفرد مذكَّر نكرة).**
- مِن + كلّ + كربٍ.

(١) انظر: التحرير والتنوير، ٢٨٢/٧.

وجاء هذا النمط التركيبيّ في السور المدنيَّة، في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ٢٠﴾ **البقرة: ٢٠**، أضيف (كلّ) إلى المفرد المذكَّر (شيء) فعمَّ الأشياء كلّها.

فتموضع لفظ العموم (كلّ) المجرور في التركيب الظرفيّ مع المضاف إليه المفرد المذكَّر النكرة (شيء)؛ أفاد العموم.

النمط الثاني (مكِّيّ مدنيّ): حرف الجر + الاسم المجرور + المضاف إليه (مفرد مؤنَّث)

ورد (كلّ) دالاً على العموم، وأضيف إليه المفرد المؤنَّث في السور المكيَّة، في قوله: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَا فِي كُلِّ قَرۡيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجۡرِمِيهَا ١٢٣﴾ **الأنعام: ١٢٣**، قوله: (في كلِّ قرية) ظرف متعلّق بـ(جعلنا)، وقدِّم على المفعول مع أنَّه دونه في التعلّق بالفعل؛ لأنَّ كون ذلك من شأن جميع القرى هو الأهمّ في هذا الخبر؛ ليعلم أهل مكَّة أنَّ حالهم جرى على سنن أهل القرى المرسل إليها.(١)

فأفاد التركيب الظرفيّ المكوَّن من لفظ (كلّ) المجرور بالحرف، وقد أضيف إليه كلمة (قريةٍ) النكرة المؤنَّثة المفردة، عموم القرى جميعًا، وتقدَّم في الرتبة من أجل هذا التعميم.

- **حرف الجرّ + الاسم المجرور + المضاف إليه (مفرد مؤنَّث نكرة).**
- في + كلِّ + قريةٍ.

وجاء هذا النمط في السور المدنيَّة في قوله: ﴿فِي كُلِّ سُنۢبُلَةٖ مِّاْئَةُ حَبَّةٖۗ﴾ **البقرة: ٢٦١**.

(١) انظر: التحرير والتنوير، ٤٨/٨.

النمط الثالث (مكّيّ مدنيّ): حرف الجر + الاسم المجرور + المضاف إليه (جمع مؤنَّث)

ورد هذا النمط التركيبيّ في السور المكيَّة في قوله: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتۡ سَحَابٗا ثِقَالٗا سُقۡنَٰهُ لِبَلَدٖ مَّيِّتٖ فَأَنزَلۡنَا بِهِ ٱلۡمَآءَ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِۚ ﴿٥٧﴾ ﴾ **الأعراف: ٥٧**، قوله: (من كلّ الثمرات) استغراق حقيقي؛ لأن البلد الميّت ليس معينًا بل يشمل كلّ بلد ميّت ينزل عليه المطر، فيحصل من أفراد جميع البلد الميّت جميع الثمرات التي أخرجها الله بواسطة الماء، والبلد الواحد يخرج ثمراته المعتادة فيه، فوفقًا لهذا البلد خاصَّة يكون استغراق كلّ الثمرات استغراقًا عرفيًّا؛ أي من كلِّ الثمرات المعروفة في ذلك البلد.(١)

فتموضع لفظ العموم المجرور (كلّ) قبل جمع المؤنَّث المعرفة المضاف إليه (الثمرات) في التركيب الظرفي؛ دلَّ على عموم الثمرات المعروفة في هذا البلد.

- **حرف الجرّ + الاسم المجرور + المضاف إليه (جمع مؤنَّث معرفة).**
- مِن + كلِّ + الثمرات.

وجاء هذا النمط في السور المدنيَّة في قوله: ﴿ لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ﴿٢٦٦﴾ ﴾ **البقرة: ٢٦٦.**

النمط الرابع (مكّيّ): الظرف + المضاف إليه + المضاف إليه (مفرد مذكَّر)

ورد لفظ (كلّ) دالاً على العموم، مجرورًا بالإضافة في السور المكيَّة، كقوله: ﴿ ۞ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ ﴿٣١﴾ ﴾ **الأعراف: ٣١**، أفاد قوله (عند كلّ مسجد) التعميم؛ والمعنى: لا تخصّوا بعض المساجد بالتعزّي

(١) انظر: التحرير والتنوير، ١٨٣/٨.

كالمسجد الحرام أو مسجد مِنَى[١]؛ فالخطاب للعالم أجمع، وإن كان المقصود بها من كان يطوف بالبيت عُريانًا، فإنَّه عامٌ في كلِّ مسجد للصلاة[٢]، وقد أفادت إضافة كلمة (مسجد) المفرد المذكَّر النكرة إلى لفظ العموم (كلّ)؛ عموم المساجد كلّها.

- **الظرف + المضاف / المضاف إليه + المضاف إليه (مفرد مذكَّر نكرة).**
- عند + كلِّ + مسجدٍ.

يتبيَّن ممَّا سبق أنَّ لفظ (كلّ) التأسيسيّ تموضع في التركيب الظرفيّ دالاً على العموم في أربعة أنماط، ثلاثة منها مشتركة بين السور المكيَّة والمدنيَّة، جاء فيها مجرورًا بحرف الجرّ، وقد أضيف إليه مفرد مذكَّر نكرة (كرب – شيءٍ) في النمط الأوَّل، ومفرد مؤنَّث (قرية) نكرة في النمط الثاني، وجمع مؤنَّث معرفة (الثمرات) في النمط الثالث، أمَّا النمط الرابع فإنَّه انحصر في السور المكيَّة، وجاء فيه لفظ (كلّ) مضافًا إليه بعد ظرف المكان (عند)، وأضيف إليه مفرد مذكَّر نكرة (مسجد)، وقد دلَّ على العموم رغم اختلاف إضافته من حيث النوع والعدد والتعريف والتنكير.

كما أنَّ تموضع لفظ (كلّ) في التركيب الظرفيّ مع المضاف إليه؛ دلَّ على العموم رغم إضافته إلى المفرد المذكَّر النكرة في مواضع، وإلى المفرد المؤنَّث النكرة في مواضع ثانية، وإلى جمع المؤنَّث المعرفة في مواضع أخرى، في السور المكيَّة والمدنيَّة؛ وبذلك لا يتنافى المفرد، مذكَّرًا كان أو مؤنَّثًا مع العموم الذي أفاده لفظ (كلّ)؛ بل يدلُّ عليه في السياق.

---

(١) انظر: التحرير والتنوير، ٩٤/٨.

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت٦٧١هـ)،تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٦م، ١٩٢/٩.

المبحث الثاني: التموضع التركيبيّ لاسم الموصول (الذي)

يعدّ اسم الموصول (الذي) الموضوع للمفرد أحد ألفاظ العموم، ودائمًا يفتقر إلى جملة صلة تقترن به لتبيّنه وتوضّحه (افتقار متأصل)، وقد تموضع هذا الاسم في القرآن دالاً على العموم؛ قائمًا مقام (الذين) الموضوع للجمع.

وقد حصر دكتور حسين رفعت الألفاظ المفتقرة افتقارًا متأصلاً، ذكر منها الأسماء الموصولة وهي ممَّا يفتقر إلى جملة الصلة ولا تفيد معنى إلاَّ بذكر الجملة كاملة، وكذلك أسماء الشرط وهي ممَّا يفتقر إلى جملتي الشرط والجواب، ولا تفيد معنى إلاَّ بتضام الجملتين المفتقرة إليهما، وقد عالج هذه الألفاظ من جانب الموقعية.(١)

وهذه الألفاظ المفتقرة تأصلاً، ولا سيما الأسماء الموصولة وأدوات الشرط، ذات موقعية ثابتة بالنسبة لما تفتقر إليه تأصلاً، سواء اكان المفتقر إليه مفرد أو جملة أو جملتين.(٢)

وقد تموضع اسم الموصول(الذي) دالاً على العموم في نوعين من التراكيب، هما: التركيب الإسناديّ والتركيب الظرفيّ.

أوَّلاً: التركَّب الإسناديّ:

تموضع اسم الموصول (الذي) مفيدًا العموم في التركيبين الإسناديين الاسميّ والفعليّ:

١- الإسناد الاسميّ:

تموضع لفظ الموصول (الذي) مقترنًا بجملة الصلة، دالاً على العموم مسندًا إليه في وظيفة المبتدأ) في السور المكيَّة، كقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِى

(١) انظر: الموقعية في النحو العربي، حسين رفعت، ص٣٤، ٣٦، ٣٨.

(٢) انظر: الموقعية في النحو العربي، حسين رفعت، ص٤٩.

﴿ قَالَ لِوَٰلِدَيۡهِ أُفّٖ لَّكُمَآ ﴿١٧﴾ ﴾ **الأحقاف: ١٧**، دلَّ لفظ (الذي) على العموم رغم كونه موضوعًا للمفرد؛ إذ يُقصد به كلّ من يتفوه بـ(أفّ) لوالديه، ومن ثمَّ دلّ لفظ المفرد مقترنًا بجملة الصلة على العموم.

فيراد بـ(الذي) كلّ من صدر منه هذا القول، بدليل قوله بعده: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَوۡلُ فِيٓ أُمَمٖ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِم مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِۖ ﴿١٨﴾ ﴾ **الأحقاف: ١٨**، فهو اسم صادق على الفريق المتَّصف بصلته، وهي فئة من أبناء المشركين أسلم آباؤهم ودعوهم إلى الإسلام فلم يستجيبوا لهم ولم يسلموا وأغلظوا لهم القول؛ فضمّوا إلى الكفر بشنيع عقوق الوالدين.(١)

وقد تقدَّم الموصول رتبة على جملة الصلة المفتقر إليها، وتقديم اسم الموصول مع تأخير جملة الصلة هنا من الرتب المحفوظة.

فالرتبة المحفوظة إذا كانت الكلمة المعينة دائمة التقدم أو التأخر عن صاحبتها، والرتبة غير محفوظة إذا كانت الكلمة المعينة لا تلزم التقدم أو التأخر عن صاحبتها، بل يمكن لها أن يتغير موقعاهما في الجملة، فيتقدم ما حقه التاخير، ويتأخر ما حقه التقديم ...(٢)

ومن ذلك قوله: ﴿ وَٱلَّذِي جَآءَ بِٱلصِّدۡقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾ ﴾ **الزمر: ٣٣**، اسم الموصول (الذي) في معنى الجماعة بمنزلة (مَن)(٣)، فهو يكون للجمع والواحد المفرد كـ(مَن)(٤)، ويُعنَى بكونه للجمع، أنَّه يغني عن (الذين) الموضوع للجمع؛ في إفادته العموم.

---

(١) انظر: التحرير والتنوير، ٣٦/٢٦، ٣٧.

(٢) انظر: الموقعية في النحو العربي، حسين رفعت، ص٩٢.

(٣) انظر: معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م، ٤٩٥/٢.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب من لسان العربي، لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت، ص١٠٠٤.

ولعلَّ من الإعجاز اللغويّ في القرآن ورود اسم الموصول (الذي) الموضوع للمفرد عند النحاة وقد اقترن بجملة الصلة، دالاً على العموم في السياق القرآنيّ، قائمًا مقام الاسم الموضوع للجمع عند النحاة، وقد أسهم في هذه الدلالة جملة الصلة المقترنة به، وأكَّد ذلك العموم ورود اسم الإشارة (أولئك) الموضوع للجمع، وكذلك ضمير الجمع في كلمتي (عليهم، وقبلهم).

- **المبتدأ المفرد + جملة الصلة = العموم.**
- الذي + قال لوالديه أف.

٢- الإسناد الفعليّ:

ورد لفظ الموصول (الذي) مقترنًا بجملة الصلة، دالاً على العموم في الإسناد الفعليّ في موضع المسند إليه في وظيفة (الفاعل) في السور المكيَّة، كقوله تعالى: ﴿ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِۚ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ فَلَا تَخۡضَعۡنَ بِٱلۡقَوۡلِ فَيَطۡمَعَ ٱلَّذِي فِي قَلۡبِهِۦ مَرَضٞ ﴿٣٢﴾ ﴾ **الأحزاب: ٣٢**، المرض في حقيقته اختلال نظام المزاج البدنيّ من ضعف القوّة، وهو هنا مستعار لاختلال الوازع الدينيّ مثل المنافقين ومن كان في أوَّل الإيمان من الأعراب ممَّن لم ترسَّخ فيه أخلاق الإسلام وكذلك من تخلَّقوا بسوء الظن فيرمون المحصنات الغافلات المؤمنات.(١)

قصد باسم الموصول (الذي) الموضوع للمفرد، العموم والشمول والإحاطة التي يناسبها الجمع؛ فهو يعمُّ كلَّ مَن في قلبه مرض (أصحاب أمراض القلوب)، وهذا وجه من وجوه الإعجاز اللغويّ في القرآن، أنَّ اللفظ الموضوع للمفرد عند النحاة يستعمل لإفادة العموم في السياق القرآنيّ، ويسهم في هذه الدلالة جملة الصلة المقترنة به (في قلبه مرضٌ) التي يفتقر إليها اسم الموصول.

- **الفعل + الفاعل المفرد + جملة الصلة = العموم.**
- يطمع + الذي + في قلبه مرض.

(١) انظر: التحرير والتنوير، ٩/٢٢.

ثانيًا: التركيب الظرفيّ:

تموضع اسم الموصول (الذي) الدالّ على العموم في التركيب الظرفيّ في وظيفة المضاف إليه، في السور المكيَّة، كقوله تعالى: ﴿ ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ ﴿٤١﴾ ﴾ **الـــروم: ٤١**، (الذي عملوا) يشمل أعمالهم عامَّة؛ فدلَّ اسم الموصول (الذي) مقترنًا بصلته على العموم رغم إفراده.

والمراد بقوله: (بعض الذي عملوا)، بعض الجزاء على جميع العمل لا الجزاء على بعض العمل؛ أي أنَّ ما يذيقهم من العذاب هو بعض ما يستحقونه.(١)

ومن ثمَّ دلَّ المركَّب الظرفيّ (بعض الذي عملوا) على أعمالهم عامَّة، وأسهمت جملة الصلة (عملوا) مع اسم الموصول قبلها، في دلالة العموم.

- **المضاف + المضاف إليه (اسم الموصول المفرد) + جملة الصلة= العموم.**
- بعض + الذي + عملوا.

وجاء هذا النمط التركيبيّ الظرفيّ في السور المدنيَّة، كقوله: ﴿ وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ ۚ ﴿٥٠﴾ ﴾ **آل عمـــران: ٥٠**، تحليل بعض ما حرَّمه الله عليهم مراعاة لحالهم في أزمنة مختلفة وبهذا كان رسولاً، فقيل: أحلَّ لهم الشحوم ولحوم الإبل وبعض السمك وبعض الطير الذي كان محرَّمًا من قبل، وأحلّ لهم السبت(٢)؛ ومن ثمَّ فإنَّ اسم الموصول (الذي) يعمّ المحرَّمات جميعًا التي بيَّنتها جملة الصلة.

- **المضاف + المضاف إليه + جملة الصلة = العموم.**
- بعض + الذي + حُرِّم عليهم.

(١) انظر: التحرير والتنوير، ١١٣/٢١.

(٢) انظر: التحرير والتنوير، ٢٥٣/٣.

المبحث الثالث: التموضع التركيبيّ لـ(مَن، وما) الشرطيَّتين

ممَّا يفيد العموم دون قرينة اسما الشرط (مَن، وما)، ولكلٍّ منهما تموضع تركيبيّ في القرآن؛ إذ تفتقر إلى ما بعدها، وهو من باب (الافتقار المتأصل).

أوَّلا: التموضع التركيبي لاسم الشرط (مَنْ):

تموضع لفظ الشرط (مَن) دالًّا على العموم في السور المكيَّة، كقوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيۡهِمۡ أَعۡمَٰلَهُمۡ فِيهَا ﴿١٥﴾ ﴾ **هود: ١٥**، قيل: نزلت هذه الآية في الكفار، وقيل: المراد المؤمنون، وقيل: أهل الرياء، وقيل: الآية عامَّة في كلِّ من ينوي بعمله غير الله تعالى.(١)

وقد دلَّت (مَن) الشرطيَّة في صدر التركيب الشرطيّ، مع جملة الشرط الماضويَّة بعدها، على العموم؛ أي يقصد به كلّ إنسان يريد الدنيا وزينتها ...

- **صدر الشرط + جملة الشرط الماضويَّة + جملة الجواب= العموم.**
- مَن + كان يريد ... + نوف إليهم...

وجاء هذا النمط التركيبيّ الشرطيّ في السور المدنيَّة، كقوله تعالى: ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُۖ ﴿١٨٥﴾ ﴾ **البقرة: ١٨٥**؛ المعنى: كلّ مَن شهد الشهر عاقلاً بالغًا صحيحًا مقيمًا من الذين آمنوا(٢)؛ ومن ثَمَّ فإنَّ (مَن) الشرطيَّة مع جملة الشرط الملازمة لها، تعمُّ كلَّ من شهد الشهر.

- **صدر الشرط + جملة الشرط + جملة الجواب= العموم.**
- مَن + شهد ... + فليصمه.

(١) انظر: تفسير القرطبي، ٨٣/١١، ٨٤.

(٢) انظر: تفسير القرطبي، ١٦٣/٣، والتحرير والتنوير، ١٧٣/٢، ١٧٤.

يتبيَّن مما سبق أنَّ (مَن) الشرطيَّة تقترن بجملة الشرط الماضويَّة وتلازمها؛ فتدلُّ بهذا التلازم على العموم في الجملة العربيَّة.

ثانيًا: التموضع التركيبي لاسم الشرط (ما):

تموضع لفظ الشرط (ما) دالاً على العموم في السور المكيَّة، كقوله: ﴿ وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ ﴿٣٩﴾ ﴾ **سبأ: ٣٩**، قوله: (من شيء) بيان لما في (ما) من العموم[١]؛ فهو يعمّ جميع الأحوال في نصّها شرطًا؛ ومن ثمَّ شمل اسم الشرط (ما) مع جملة الشرط المقترنة به جميع ما ينفقه الإنسان؛ فدلَّ اسم الموصول (ما) مع جملة الشرط الماضويَّة بعده على العموم.

- **صدر الشرط + جملة الشرط (الماضويَّة) + جملة الجواب= العموم.**
- ما + أنفقتم + فهو يخلفه.

وجاء هذا النمط التركيبيّ الشرطيّ المفيد العموم في السور المدنيَّة، كقوله: ﴿ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِن شَىْءٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ ﴿٩٢﴾ ﴾ **آل عمران: ٩٢**، هذا تذييل قصد به تعميم أنواع الإنفاق[٢]؛ أي دلَّ اسم الشرط (ما) ومعه جملة الشرط المضارعيَّة المقترنة به (تنفقوا) على عموم الإنفاق.

- **صدر الشرط + جملة الشرط (المضارعيَّة) + جملة الجواب= العموم.**
- ما + تنفقوا + فهو يخلفه.

ومنه قوله: ﴿ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ۚ ﴿٧٩﴾ ﴾ **النساء: ٧٩**؛ أي ما أصابك من خِصب ورخاء صحة وسلامة فبفضل الله عليك وإحسانه إليك، وما أصابك من جدب وشدة فبذنب أتيته عوقبت عليه، والخطاب للنبيّ والمراد أمَّته؛ أي: ما أصابكم يا معشر الناس من خِصب واتِّساع رزق فمن تفضُّل الله عليكم، وما أصابكم من جدب وضيق رزق

(١) انظر: التحرير والتنوير، ٢٢/٢٢٠.

(٢) انظر: التحرير والتنوير، ١٤/١٧٧.

فمن أنفسكم؛ أي من أجل ذنوبكم وقع ذلك بكم، وقيل الخطاب للإنسان والمراد به الجنس.(١)

يتبين من التفسير السابق أنَّ اسم الشرط (ما) مع جملة الشرط الماضويَّة (أصابك) أفاد العموم.

- **صدر الشرط + جملة الشرط (الماضويَّة) + جملة الجواب= العموم.**
- ما + أصابك + فهو يخلفه.

ومن ثمَّ فإنَّ كلّ اسم من اسمي الشرط (مَن وما) يقترن بجملة الشرط الملازمة لها مضارعيَّة كانت أو ماضويَّة؛ كي يدلُّ على العموم في الجملة العربيَّة؛ أي يفتقر صدر الشرط إلى جملة الشرط التي تبيِّن عمومها وتوضِّحه؛ ولا فرق بين كون جملة الشرط ماضويَّة أو مضارعيَّة في دلالة العموم.

(١) انظر: تفسير القرطبي، ٧/٤.

نتائج البحث

بعد هذا التطواف في الآيات التي وردت فيها ألفاظ العموم الأربعة موضع الدراسة: (كلّ التأسيسيَّة – الذي الموصوليَّة – مَن الشرطيَّة – ما الشرطيَّة)؛ تمخَّض البحث عن النتائج التالية:

- ثمَّة تشابه تركيبي بين ألفاظ العموم الأربعة: (كلّ – الذي – مَن – ما)، يتبدَّى في أنَّ كلّ لفظ منها، رغم إفادته العموم بنفسه دون قرينة، يفتقر إلى ركن آخر يقترن به تركيبيًّا ويلازمه؛ حتى يفهم من تركيبهما العموم؛ فـ(كلّ) يقترن به المضاف إليه، و(الذي) تقترن به جملة الصلة، و(مَن وما) يتقترن بهما جملة الشرط.
- وردت الألفاظ الأربعة دالَّة على العموم في التراكيب الثلاثة: (الإسناديّ –الظرفيّ –الشرطيّ)؛ فمنها ما يتموضع ركنًا أساسيًّا في التركيب الإسناديّ، ومنها ما يتموضع في التركيب الظرفيّ، ومنها ما يتموضع في صدر التركيب الشرطيّ، ولكلّ تركيب من هذه التراكيب أركانه وأنماطه ودلالاته، ولكلٍّ تموضع وظيفة نحويَّة في التركيب، ينتج عنها دلالة مقصودة.
- شغلت ألفاظ العموم وظائف نحويَّة في التراكيب، كالمتبدأ والفاعل ونائب الفاعل والمفعول به في التركيب الإسناديّ، والمجرور والمضاف إليه في التركيب الظرفيّ، وصدر التركيب الشرطيّ.
- تبرز دلالة التركيب من ائتلاف مجموعة عناصر، أوَّلها: كلمات مختارة ذات دلالات خاصَّة كدلالة العموم، وثانيها: الوظيفة النحويَّة التي تشغلها هذه الكلمات المختارة، كالمبتدأ والفاعل والمجرور والمضاف إليه... وثالثها: التموضع التركيبيّ لهذه الكلمات، ورابعها: القرائن، كالإسناد والإعراب والرتبة والذكر والحذف والمطابقة والسياق ... وآخرها: الدلالة.

- أفاد لفظ (كلّ) التأسيسيّ العموم في أنماط تركيبيَّة في السور المكيَّة والمدنيَّة؛ إذ عمّ المفرد والمثنَّى والجمع من حيث العدد، والمذكَّر والمؤنَّث من حيث النوع؛ فقد جاء للتأسيس مضافًا إلى نكرة مفردة أو جمعًا في مواضع ومضافًا إلى المعرفة مفردة أو جمعًا في مواضع أخرى؛ وذلك في نوعين من التراكيب، هما: التركيب الإسناديّ، والتركيب الظرفيّ.
- شغل لفظ العموم والتوكيد (كلّ) المذكَّر، الوظائف الإعرابيَّة في المركَّب الإسناديّ الاسميّ، فتموضع مبتدأً، وخبره جاء مفردًا مراعاة للفظه، وجاء جمعًا مراعاة لمعناه، كما أنَّه ورد مذكَّرًا مراعاة للفظ (كلّ)، وورد مؤنَّثًا مراعاة لما أضيف إليه.
- تموضع لفظ (كلّ) مسندًا إليه (مبتدأ)، وقد اقترن به المضاف إليه المفرد المذكَّر، وجاء خبره مفردًا مذكَّرًا؛ مراعاة للفظ (كلّ) وما أضيف إليه في العدد والنوع؛ فرغم شغل لفظ (كلّ) وظيفة المسند إليه في التركيب الإسناديّ الطويل، شغل –في الوقت ذاته– ركن المضاف في المركَّب الإضافيّ القصير؛ فالتركيب الإسناديّ الطويل يتركَّب من المسند: (المركَّب الإضافيّ القصير) والمسند إليه، وبذلك فالمركَّب الإضافي جزءٌ من التركيب الإسناديّ.
- تموضع لفظ (كلّ) التأسيسيّ في موضع المسند إليه في التركيب الإسناديّ الفعليّ الطويل، في وظيفتي الفاعل ونائب الفاعل، مع اقترانه بالمضاف إليه المفرد المؤنَّث؛ ليكوِّن مركبًا إضافيًّا قصيرًا؛ يدلّ على العموم، ويكون جزءًا من التركيب الإسناديّ الطويل.
- تموضع لفظ (كلّ) التاسيسيّ دالاً على العموم في التركيب الإسناديّ الفعليّ في أربعة أنماط في السور المكيَّة والمدنيَة، أوَّلها: فاعل للفعل المضارع المبني للفاعل، وثانيها: نائب فاعل للفعل المضارع المبني للمفعول، وثالثها: نائب فاعل للفعل الماضي المبني للمفعول، ورابعها:

المفعول به، وهو في الأنماط الثلاثة اقترن بالمضاف إليه المفرد المؤنَّث النكرة: (نفس – مرضعة – ذات حَمْل)، وفي النمط الرابع اقترن بالمضاف إليه المفرد المذكَّر النكرة (كفَّار)؛ ورغم ذلك يعمُّ المسند إليه الجنس كلَّه؛ لوروده لفظًا من ألفاظ العموم وهو لفظ (كلّ).

- يفتقر المسند إليه الفاعل (كلّ) إلى المضاف إليه، مذكَّرًا كان أو مؤنَّثًا؛ ليدلَّ على العموم.
- تموضع لفظ (كلّ) في التركيب الإضافي مع المضاف إليه؛ دالاً على العموم رغم إضافته إلى المفرد المذكَّر النكرة: (كربٍ – مسجدٍ – شيءٍ) في مواضع، وإلى المفرد المؤنَّث النكرة (قرية – سنبلة) في مواضع ثانية، وإلى جمع المؤنَّث المعرفة (الثمرات) في مواضع أخرى، في السور المكيَّة والمدنيَّة؛ وبذلك فالمفرد لا يتنافى مع العموم؛ بل يدلُّ عليه في السياق.
- كلٌّ من (مَن وما) الشرطيَّتين تقترن بجملة الشرط الملازمة لها؛ كي تدلَّ على العموم في التراكيب العربيَّة؛ أي تفتقر إلى جملة الشرط التي تبيِّن عمومها وتوضِّحه.
- من صفات لفظي العموم (كلّ – الذي)، أنَّ لفظ (كلّ) يضاف إلى المفرد فيدلُّ على العموم، ولفظ (الذي) وضِع للمفرد ويدلُّ على العموم؛ ومن ثمَّ فلا يتعارض الإفراد مع دلالة العموم في التراكيب العربيَّة، بل يدلُّ عليه في السياق.

المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العربي، لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت.
- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات بن الأنباري، تح: طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، تح: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٦م.
- تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، قرظ: د/ عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٣م
- تفسير البغوي (معالم التنزيل)، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت٥١٦هـ)، حققه وخرج أحاديثه: محمد عبد الله النمر وآخرون، دار طيبة، السعودية، ١٤١١هـ.
- تفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية، تونس، ١٩٨٤م.
- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت٦٧١هـ)، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٦م.
- دراسات في علوم القرآن، فهد بن عبد الرحمن الرومي، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط١٤، ٢٠٠٥م.

- العقد المنظوم في الخصوص والعموم، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٢هـ)، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، دراسة وتحقيق: أحمد الختم عبد الله، المكتبة المكية، ودار الكتب، مصر، ١٩٩٩م.
- المحصول في علم أصول الفقه، لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت٦٠٦هـ)، دراسة وتحقيق: طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٩٢م.
- معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.
- منهج الوصول إلى علم الأصول، للقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، حققه وقدم له ووضع غوامضه: شعبان محمد إسماعيل، دار ابن حزم، ط١، ٢٠٠٨م.
- الموقعية في النحو العربي دراسة سياقية، حسين رفعت حسين، تقديم: تمام حسان، عالم الكتب، مصر، ط١، ٢٠٠٥م.